# تقديم

القصد من هذه المذكرات ،– تاريخ وادى النيل حافل بالأحداث الجسام – نصيب الشعب المصرى فى توجيه الحوادث – ليس للحزبية أثر فى هذه المذكرات – اتجاه السياسة الإنجليزية فى أمر مصر منذ القرن الثامن عشر – المذكرات تتناول التطور السياسى فى مصر – نشاط مصر الاقتصادى ، وتطورها الاجتماعى – تأرجح الحياة فى مصر بين الثقافتين العربية والغربية – أثر التطور فى حياتنا التشريعية – مجهود مصر لتحقيق استقلالها وسيادتها وحريتها – الرجاء فى أن تحقق المذكرات الغرض من تدوينها .

هذه مذكرات فى السياسة المصرية استمليتها من الذاكرة ، إلا قليلا رجعت فيه إلى الصحف لمزيد من الدقة فى التأريخ للحوادث ، أو فى تصوير ما غشى عليه الزمن بحجاب جعلنى لا أطمئن كل الاطمئنان إلى ما بقى فى الذاكرة من صورته .

وهذا الجزء الأول من المذكرات يتناول ما حدث فى ربع قرن ، بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩٣٧ : أى من يوم عودتى إلى مصر بعد إتمام الدراسات العليا فى الحقوق بجامعة باريس ، إلى يوم تركى ميدان الصحافة ؛ بعد أن توليت رياسة تحرير جريدة « السياسة » وإدارة سياستها مدى خمسة عشر عاماً ، اشتغلت من قبلها بالمحاماة عشر سنين .

وفى ربع القرن ، الذى تنشر هذه المذكرات حوادثه ، شاركت بنصيب فى أطوار السياسة المصرية ، وفق سنى وعملى والمكان الذى كنت أشغله بين أهل وطنى .

وقد كانت هذه الفترة فى حياة مصر من الفترات التاريخية ، إذ نهضت البلاد خلالها تعمل لاستقلالها وسيادتها وتقدمها . ولهذا يجدر بكل من شارك فى العمل العام فى أثنائها ، أن يكتب عنها ما يكون من بعد مادة للمؤرخ ، تعينه على أن يرسم الصورة الصحيحة لهذا الطور من أطوار حياة الوطن .

ولا تقف الفائدة من مثل هذه المذكرات عند هذه المعاونة ، بل إن لها لفوائد جليلة أخرى تشجع على تدوين الحوادث ودقة تصويرها . فنحن لا نزال فى طور النهضة التى توثبت منذ بدء هذا القرن العشرين ، ثم لا تزال حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية يطبعها التقليد والارتجال فى كثير من نواحيها . وهذا طابع لا دوام له ، بل لابد من أن ينقضى عهده ،

وأن تحل محله سياسة ثابتة مستمدة من التجارب التى نكسبها من عهد التقليد والارتجال نفسه . ولا يفيد أبناء الجيل الناشئ من هذه التجارب إلا إذا رسمت أمامهم الحوادث التى لم يشهدوها على نحو يسمح لهم بالإفادة من الخطأ لا تقائه ، ومن الصواب للاستزادة منه ، وليطوع لهم مجموع ما يطلعون عليه أن يتخذوا منه مادة يصورون على هداها سياسة للمستقبل تلائم طبيعة وطنهم وطبائع أهله . فأما إذا انقضت الحوادث وتعاقب الجيل بعد الجيل ، ولم يتناول التدوين ما حدث من شئون الوطن فى جوانب حياته المختلفة تدويناً ينظمه ويبوبه ، بل بقى ذلك مبعثراً فى بطون الصحف التى عرضت هذه الحوادث إبان وقوعها — فقد يتعذر على شباب اليوم وأبناء الغد تصوير سياسة ثابتة ، وقد يبقى التقليد ويبقى الارتجال يطبعان اتجاهات الأجيال التى تأتى من بعدنا . ولا شىء أضر من التقليد ومن الارتجال ، حين تبلغ الأمة مرحلة يجب معها وضع السياسة المستقرة الطويلة الأجل ، الملائمة لطبيعة الوطن وطبائع أهله .

ومثل هذه المذكرات تتعدى فائدتها حدود مصر . فقد قامت فى البلاد العربية المختلفة ، منذ بضع عشرات من السنين ، نهضة تشابه نهضة مصر ؛ وهى لهذا تستفيد من تطور الأحوال عندنا ، ومن وقوفها على الصورة الدقيقة لهذا التطور . وهى بعد ترقب ما يجرى فى مصر ، وتحتذى فى كثير من الأحيان مثاله . فمن الخير أن تكون أمامها كذلك صورة ما حدث فى مصر لهذا القرن العشرين ، لعلها تفيد من الوقوف عليها ما ينفعها وينفع مصر فى وقت واحد .

بل إن الأمر ليتخطى حدود البلاد العربية إلى ما وراءها من البلاد الإسلامية ومن البلاد الشرقية . فهذه كتلة ضخمة تتفاعل الحوادث التى تقع فى كل واحدة منها مع ما يقع فى سائرها ، وتؤثر فى سياسة العالم كله .

* * *

ذكرت أن الفترة التى تدون هذه المذكرات حوادثها من الفترات التاريخية فى حياة مصر ، إذ نهضت البلاد خلالها تعمل لاستقلالها وسيادتها وتقدمها . ولست أقصد من ذلك إلى أن مصر كانت قبل هذا الطور دائمة الطمأنينة إلى حظها بين أمم العالم ، أو أنها كانت ساكنة إلى كل لون من الحياة يفرض عليها . فتاريخ وادى النيل حافل من أقدم العصور بالأحداث الجسام . وإذا صح القول بأن الأمة السعيدة لا تاريخ لها ، فمصر لم تكن أمة سعيدة بهذا المعنى فى يوم من الأيام ، بل كانت حياتها جهاداً متصلا على السنين ، ظفر فيه

أبناؤها بأهدافهم القومية أحياناً ، وتغلب عليهم غيرهم أحياناً أخرى ، ولم يعرف اليأس إلى نفوسهم سبيلا أبداً .

والتاريخ القريب منّا ، الذى شهده آباؤنا وأجدادنا الأقربون ، يعج بجهادهم لدفع الضيم عن وطنهم .

وكثيراً ما نسى المؤرخون نصيب الشعب المصرى فى توجيه الحوادث التى مرت به ، واكتفوا بذكر الوقائع الحربية التى شهدتها موانئ مصر وأراضيها . ولو أنهم ذكروا مواقف الشعب من هذه الحوادث ، لحكموا بأنه كان صاحب الأثر الحاسم فى النتائج التى انتهت إليها . فدخول الفرنسيين مصر بإمرة بونابرت ، وجلاؤهم عنها ، ومحاولة الإنجليز دخول مصر ، وقيام محمد على الكبير وتبوؤه عرش مصر – كل ذلك كان للمصريين فى توجيهه وفى نهايته الأثر الحاسم . لكنا لا نجد فى المؤلفات القديمة ، خلا يوميات ابن إياس ويوميات الجبرتى ، ما نستشف من خلاله هذا الأثر . ولهذا يظن بعضهم أن الشعب المصرى عاش بعيداً عما كان يجرى حوله من الأحداث ، مسلماً أمره للغالب ، مكتفياً بفلاحة الأرض لينال الغالب من ثمرات كده ما يشاء ، وليدع منها لهذا الشعب المستسلم الكفاف .

ونسيان ما كان للشعب المصرى من أثر فى توجيه الحوادث ، هو الذى أدى فى تاريخ مصر الحديث إلى مآس دونت صور بعضها فى هذه المذكرات . على أننى لا أزعم أننى فصلت كل ما حدث خلال الحقبة التى تناولتها . فمن الحوادث ما وقفت عنده لماماً إذ لم أشارك العاملين فيه بنصيب يذكر ، ومنها ما أغفلته إذ لم يكن لى فيه أثر ولم أقف على الجلية من أمره .

* * *

وأود أن أبدد شبهة قد تقوم بخاطر بعض من يحكمون على الأشياء قبل دراستها . فهذه المذكرات تتناول حياة مصر السياسية أكثر مما تتناول غير هذا الجانب من حياتها العامة . وأخشى لهذا أن تتهم بأنها دفاع عن السياسة التى ناصرتها فى مختلف أطوار حياتى ، وبخاصة لأننى ، فى أكثر هذه الأطوار ، كنت فى غير الجانب الذى عليه الجمهور . كان الحزب الوطنى وعلى رأسه مصطفى كامل يضم جمهرة الشباب ، ويضم السواد ، ويضم الكثيرين من المثقفين ، وكنت أنا أميل فى الرأى إلى حزب الأمة الذى تألف من بعد ؛ وذلك لأسباب يقف عليها القارئ فى الفصل الأول من فصول هذا الكتاب . وكان الوفد المصرى ، وعلى رأسه سعد زغلول ، يضم صفوف الأمة كلها زمناً ، ثم اختلف سعد مع زملائه وتألف حزب

الأحرار الدستوريين ، فكنت معهم وكنت محررهم . لكن هذا وذاك لم يمنعانى ، وأنا أكتب هذه المذكرات ، من أن أقف موقف المؤرخ ما استطعت ، غير متعصب لرأى بذاته ، محللا المواقف المختلفة ، مبيناً وجهة النظر التى لكل فريق . ذلك لأننى كنت ولا أزال أعتقد أن الرأى قد ينطوى على جانب من الصحة وجانب من الخطأ ، وعلى جانب من القوة وجانب من الضعف ؛ وأن تبين الحق فى حاجة إلى جهد عسير . وقد كان دأبى أن أبحث عن الحق فأتبعه ، أياً كانت النتائج التى تترتب عليه . ولست أزعم أننى اهتديت دائماً إلى ما أردت من هذا الحق . ولكننى أستطيع أن أؤكد ، مطمئن الضمير ، أننى كنت مخلصاً دائماً للرأى الذى اقتنعت به ، وإن جر هذا الإخلاص من المضرة ما يحرص الكثيرون على اتقائه .

وهذا الموقف كفيل بأن يبدد ما قد يدور بخاطر المتظنن من شبهة . فهذه المذكرات لا تنصر رأياً على رأى ، ولا فريقاً على فريق . إنما هى تصوير للحوادث كما وقعت فى الفترة التى تناولها الحديث ، وتصوير كذلك لا تجاهات الرأى المختلفة . وقصدى من هذا التصوير أن يقف أبناء اليوم وأبناء الغد ، على ما كان قائماً بنفوس آبائهم والذين سبقوهم ممن كان لهم فى الميدان السياسى وفى الحياة العامة نشاط قل أو أكثر ، وما كان لى أنا من نشاط فى هذا الميدان بالتأييد أو بالمعارضة . وقد تحريت جهد استطاعتى أن يكون هذا التصوير بالغاً غاية الدقة ، ليؤدى الغرض الذى قصدت إليه من وضع هذه المذكرات على خير وجه مستطاع .

وقد أعانني على أن أقف موقف المؤرخ ، وأن أكتفى بتصوير الحوادث كأدق ما أستطيع ، أننى بدأت كتابة هذه المذكرات بعد انقضاء سنوات طويلة على وقوع الحوادث التى دونت فيها . فقد بدأت أكتبها فى سنة ١٩٤٨ ، حين كان أول فصل منها يتحدث عما وقع فى سنة ١٩١٢ وما تبعها ، أى بعد انقضاء ست وثلاثين سنة أو يزيد على وقوعه . وقد فرغت من كتابتها سنة ١٩٥٠ ، وكان آخر ما تناولته من الحوادث ما وقع فى سنة ١٩٣٧ ، فكان قد مضى عليه ثلاثة عشر عاماً سوياً . ونحن إذ تفصل السنون بيننا وبين الحوادث بهذا المقدار ، نراها فى ضوء يختلف عما أحاط بها حين حدوثها . ذلك بأنها يوم تحدث تثير من عواطفنا ، وقد تتأثر بها منافعنا العاجلة ، فلا يكون العقل وحده هو الذى يحكم عليها . صحيح أنها ، حين تباعد السنون بيننا وبينها ، تتلون بظلال مما خلفته هذه السنون ؛ لكن الزمن الذى مر بنا فى هذه الأثناء ، والتجارب التى أفدناها خلال هذا الزمن ، وانفراد العقل بتحليل الحوادث ووزنها – كل ذلك يجعل من اليسير علينا أن نقف منها موقف القضاة العدول الذين لا منفعة لهم من وراء ما يحكمون فيه ، فضمائرهم وحدها هى صاحبة السلطان عليهم فى هذا الحكم .

وصحيح أن وجود طائفة من الأشخاص الذين لعبوا دوراً فى هذه الحوادث بيننا ، وصلتنا بهؤلاء الأشخاص ، لهما علينا من الأثر ما لا سبيل إلى زواله إلا إذا اعتزمنا ألا تنشر مذكراتنا قبل انتهاء حياتنا ، ولم يكن ذلك قصدى حين بدأت أكتب هذا الجزء الأول من مذكراتى . لكننى أؤكد أننى لم أحاب هؤلاء الأشخاص ، اللهم إلا أن أكون قد أغفلت بعض الحوادث التى رأيت واجباً إغفالها ، أما ما دونته ولم أغفله فصحيح فى عمومه ، دقيق فى جملته وتفصيله .

وأعترف بأننى لست راضياً عن إغفال ما أغفلت ، ولهذا تحايلت جهد ما واتانى فن الكاتب ، فعوضت القارئ عما أغفلته من الحوادث بذكر الآثار التى ترتبت عليها .

* * *

لم تتناول هذه المذكرات إلا ما شهدته أو شاركت فيه بنصيب من جوانب السياسة المصرية . فهى لم تتناول ما حدث قبل عهدى بالحياة السياسية ، ولم تتناول ما كان بعيداً عن النشاط المصرى وإن عمق أثره فى شئوننا العامة ، وإن كان هو الذى أدى إلى ما تتناوله هذه المذكرات من حوادث . أذكر من ذلك مركز مصر فى الحلبة الدولية مما كان نشاطنا السياسى ولا يزال يضطرب حوله . فقد كانت مصر إلى سنة ١٨٨٢ ولا ية عثمانية لها استقلالها الداخلى ، ولأسرة محمد على إمارتها وعرشها . فلما برم المصريون بسلطان الأتراك والجراكسة ، وقامت الثورة العرابية للقضاء على هذا السلطان ، رأت إنجلترا فرصة دخول مصر سانحة فانتهزتها ، تنفيذاً لسياسة رسمتها وزارة الخارجية البريطانية منذ زمن بعيد .

وكانت هذه السياسة تنفذ قبل ذلك بدقة ومن غير هوادة . وتنفيذاً لهذه السياسة منعت إنجلترا نابليون والفرنسيين من الاستقرار بمصر ، حين جاءوا إليها فى أواخر القرن الثامن عشر ؛ وعارضت شق قناة السويس بكل قوتها إشفاقاً على إمبراطوريتها فى الهند من أن يكون الفرنسيون فى طريقهم إليها . فلما شبت الثورة العرابية انتهزت الفرصة ، ودخلت مصر بدعوى حماية الخديو من الثوار ، ولم تعر صيحة فرنسا ، بأن إنجلترا اعتدت على حقوق الدولة العثمانية وعلى حيدة قناة السويس ، أى اعتبار . واستقرت القوات البريطانية على ضفاف النيل محتلة مصر ، زاعمة أنها ستجلو عنها متى استقرت الأمور فيها . فلما استقرت الأمور تفاوضت مع الدولة العثمانية على الجلاء وشروطه ، فلم تؤد هذه المفاوضات إلى نتيجة . وكذلك جاء جيلنا ، واحتلال إنجلترا مصر أمر واقع .

لم يكن ما قامت به إنجلترا وليد المصادفة إذن ، بل كان تنفيذاً لسياسة مرسومة . فمنذ بدت مصر فى ثوب من القوة الحربية ، أيام محمد على الكبير ، قدرت إنجلترا أن مصر

القوية ستصبح يوماً مّا خطراً على سياستها الإمبراطورية ، فأثبتت فى سجل سياستها أن نفوذها يجب أن يمتد إلى مصر بصورة أو بأخرى ، وأن تحول بين أية دولة غيرها والتسلط على مصر . وهذه السياسة هى التى أدت إلى ما كان بينها وبين فرنسا من منافسة منذ حملة نابليون ، وإلى معارضتها شق قناة السويس ، وإلى شرائها أسهم مصر فى القناة حين اضطر الخديو إسماعيل لبيعها ، ليكون لها عن طريق هذه الأسهم حظ من الإشراف على القناة يعوضها عن فشلها فى منع شقها ، وهذه السياسة هى التى انتهت إلى احتلالها مصر .

ومن يوم استقرت قواتها على ضفاف النيل ، عملت على أن تستأثر بالنفوذ فى مصر . ولهذا حرصت على تسوية ديون مصر وتوحيدها ، وتثبيت مواردها لضمان سدادها ، حتى لا تتدخل دولة باسم رعاياها الدائنين . ولهذا ألغت الامتيازات الأجنبية فى السودان ، بعد أن أعيد فتحه فى سنة ١٨٩٩ ، محتجة بأن اشتراكها مع مصر فى إدارة السودان يكفل للأجانب فيه من الطمأنينة ما تكفله لهم الامتيازات التى تحول دون تقدم مصر والسودان . ولهذا عقدت مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ما أسموه الاتفاق الودى الذى أطلقت إنجلترا بمقتضاه يد فرنسا فى مراكش ، وأطلقت فرنسا يد إنجلترا فى مصر . ولهذا أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر فى سنة ١٩١٤ ، تمهيداً لإلغاء الامتيازات الأجنبية فيها كما ألغيت من قبل فى السودان .

لم تتناول هذه المذكرات بالتفصيل من تلك الحوادث سوى إعلان الحماية . أما ما سبقه فحدث قبل أن يكون لى عهد بالحياة كلها . أو بالحياة السياسة ، وطبيعى ألا تتعرض المذكرات لغير ما شاركت فيه ، أو شهدته وكان لى فيه رأى . وليس من غرضى فى هذا التقديم أن أفصل تلك الحوادث التى لم تتناولها المذكرات ، فتفصيلها مدون فى كتب التاريخ . وإنما أشرت إليها هنا ليرى أبناء اليوم أن ما وقع فى عهدنا يتصل بما سبقه اتصال النتيجة بالسبب أو المقدمة ، وليذكروا أن الحياة الدولية متشابكة كالحياة القومية ؛ فليست العزلة فيها مستطاعة دائماً ، وإن كانت ضرورية أو مستحبة فى كثير من الأحيان .

* * *

ولم تتناول هذه المذكرات خلا الجانب السياسى من حياة مصر إلا لماماً ، لأن هذا الجانب هو الذى استأثر بنشاطى وتفكيرى فى الحقبة التى يتحدث هذا الجزء من المذكرات عنها . أما الجانب الاقتصادى فلم يكن لى فيه حظ يذكر فى هذه الفترة ، برغم نهوض البلاد ونشاطها العظيم فى ميدانه . فمنذ سنة ١٩٢٠ قام طلعت حرب فأنشأ بنك مصر ، ثم قام بعد ذلك بإنشاء الصناعات المختلفة التى ساهم البنك فى تأسيس شركاتها . وكم وددت لو

أن نشاطى تناول من حياتنا الاقتصادية ما أسجله فى هذه المذكرات ، ليرى أبناء الغد أن نهضة وطنهم فى هذا الميدان لا تقل جلالا عن نهضته السياسية ، وقد تزيد عليها ! فقد كانت مصر إلى سنة ١٩١٩ بلداً زراعيًّا ينتج الخامات فقط ، وكانت زراعة القطن العصب الرئيسى فى حياتنا المادية ، وكان محصول هذا القطن يباع فى الأسواق العالمية للدول التى تصنعه ، وفى مقدمتها إنجلترا . فلما امتدت الحرب العالمية الأولى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ ، وأغلقت دون مصر أبواب الواردات – شعر الجميع بأن الاقتصاد الزراعى وحده لا يمكن أن يقيم أمة من الأمم ، وبدأ النشاط الصناعى من بعد تلك الحرب ينشأ ثم يقوى ؛ حتى أصبحت صناعة الغزل والنسيج وصباغة المنسوجات كافية أو تكاد لسد حاجات البلاد ، وحتى نشأت صناعات كثيرة أخرى أغنتنا عن استيراد منتجات مثلها عند غيرنا من الأمم .

وكان فى مقدورى أن أسجل ما شهدته من مظاهر هذا النشاط . لكن الغرض الذى قصدت إليه من هذه المذكرات لا يتفق وتسجيل هذه المظاهر . إنما أردت أن يقف قارئها على التطور الذى حدث فيما تصفه من الجانب السياسى للحياة المصرية . والتطور عملية طبيعية متصلة على الزمن يؤدى فيها كل طور إلى ما بعده ؛ كتطور الجنين فى بطن أمه من النطفة إلى المضغة إلى العلقة إلى العظام ، يكسوها بارئها لحماً لتخرج إلى الوجود خلقاً سوياً ؛ أو كتطور الطفل إلى الصبا فإلى الشباب فإلى الرجولة . وتصوير التطور يقتضى مراقبة دقيقة متصلة للحالة التى يريد الإنسان أن يصف أطوارها ، فلا تكفى فيه مظاهر تقع عليها العين يوماً أو بعض يوم ، ثم ينقطع الإنسان عنها ليراها بعد ذلك مرة أو مرات فى سنوات . أما وذلك هو القصد من هذه المذكرات ، فلم يكن فى مقدورى أن أكرس منها للحياة الاقتصادية فى مصر جانباً يذكر .

وهذا نقص آسف له . فجوانب الحياة القومية متصل بعضها ببعض أوثق الاتصال ، وإن بدت للنظرة العجلى مستقلة بعضها عن بعض تمام الاستقلال . وإنما يخفف من أسفى أننا لا نزال فى مصر بعيدين عن أن يوجه نشاطنا السياسى اقتصادنا القومى توجيهاً يجعله جزءاً من هذا النشاط السياسى ، وأن النظرية الفردية لا تزال واضحة الأثر فى مصر أكثر منها فى البلاد التى استعارت مصر هذه النظرية منها ، وأن التطور الصناعى لا يزال عندنا فى بدايته ، وإن بدأت آثاره تظهر فى تطور البلاد السياسى والاجتماعى .

* * *

وكم وددت كذلك لو أن الحياة الاجتماعية كان لتطورها حظ فى هذه المذكرات

يفصل وصفه ويصله بالتطور الاقتصادى والسياسى . والتطور الاجتماعى الذى حدث فى مصر خلال الفترة التى تناولتها هذه المذكرات لا يقل جسامة عن التطور السياسى والتطور الاقتصادى ، وهو بعد متصل بهما أوثق اتصال .

فقد كان أبناء الريف المصرى يعيشون إلى أوائل هذا القرن العشرين عيش قبائل البادية أو عيشاً يشبهه . كان لكل أسرة فى الريف زعيم أو شيخ يرجع الأمر إليه فيما جل ودق من أمور هذه الأسرة ، وكانت كل قرية تدين لزعيم أكبر أسرة فيها بالطاعة ، فهو للجميع أب يرجع الكل إليه ، ويذعن الكل لرأيه ، وكان عليه بحكم هذه الأبوة واجبات الأب عطفاً على الجميع ومعونة للجميع . وكان لأبناء هذا الريف من الصفات ما ألف المؤرخون نسبته إلى البدو : المروءة والشهامة والكرم والحرص على الثأر ، ثم كانت كراهية الحاكم البعيد عنهم أصيلة فى نفوسهم ، لأن هذا الحاكم كان أجنبياً عن البلاد .

وكانت الحال فى المدن وعواصم الريف قريبة من هذا الطراز ، لأنها كانت متأثرة إلى حد كبير بنعرة عربية جعلت ما دونته الكتب عن خلال العرب وعاداتهم بعض ما يتشبث المصريون به .

على أن هذه الحال فى المدن والريف تطورت كما تطور غيرها من جوانب الحياة المصرية . وقد بدأ هذا التطور فى المدن بطبيعة الحال ، ثم انتقل منها إلى الريف . وكان من عوامل هذا التطور ازدياد عدد الأجانب الأوربيين فى مصر لاطمئنانهم إلى المقام بها بعد إنشاء المحاكم المختلطة فيها . وكان عهد الخديو إسماعيل من عوامل هذا التطور كذلك . فقد حرص هذا العاهل الحاكم بأمره على أن ينقل لمصر ، من مظاهر الحياة الأوربية ، ما لفت أنظار المصريين إلى هذه الحضارة الحديثة وما جعلهم يأخذون بنصيب منها . ولهذا قال إسماعيل كلمته المشهورة : « لم تبق بلادى قطعة من أفريقيا ، بل صارت قطعة من أوربا » . فلما استقر الإنجليز بمصر بعد الثورة العرابية قوى الاتجاه إلى الحضارة الغربية ، وأسرع التطور نحوها . لكن تطور الريف إلى هذه الناحية كان بطيئاً ككل تطور فى البيئة الزراعية ، ولأن الحكومات المتعاقبة لم تعن بنقل مظاهر هذه الحضارة إلى الريف كما عنيت بنقلها إلى المدن . ولهذا لا تزال آثار من الحياة البدوية باقية فى هذا الريف المصرى . وهذه الآثار أكثر ظهوراً فى الجهات النائية عن العاصمة وعن المدن الكبرى .

* * *

والواقع أن ما انتقل إلى مصر من مظاهر الحياة الغربية قد أدى إلى تطور فى التفكير ،

تستطيع أن تجعله أساس ما سواه من صور التطور جميعاً . فقد كان التفكير المصرى إلى عهد الحملة الفرنسية ، فى أواخر القرن الثامن عشر وإلى عهد محمد على ، مستمداً من الثقافة العربية وحدها ؛ وكان يطبعه لذلك طابع بدوى متأثر بالعاطفة والعقيدة أكثر من تأثره بما سواهما . فلما بعث محمد على الكبير ثم بعث إسماعيل البعوث العلمية المصرية إلى أوربا ، ولما انتقلت مظاهر الحضارة الغربية مع الأوربيين الذين جاءوا زرافات إلى مصر إبان شق قناة السويس وما بعد شقها ، ولما ازدهرت من بعد ذلك معاهد التعليم المصرية القائمة على أساس من الثقافة المدنية – تنافس فى توجيه البلاد السياسى والاقتصادى والاجتماعى تياران من تيارات التفكير ، لا يزال لهما الأثر الواضح فى حياة البلاد .

فمصر تتأرجح حتى اليوم بين العقليتين العربية والغربية ، تتغلب إحداهما حيناً ، وتتغلب الثانية حيناً آخر : تتغلب العقلية الغربية حيناً ، فينهض الفكر الحر ، وتنتشر النظريات العلمية ، وتتأثر الثقافة بهما فى المعاهد المختلفة ، وفى المعاهد الدينية نفسها ؛ وتتغلب العقلية العربية حيناً ، فتتحكم العاطفة ، ويسترد الماضى سلطانه ، وتتأثر الثقافة بهما فى المعاهد المختلفة ، وفى المعاهد الجامعية المدنية نفسها . وهذا التأرجح يحدث حيناً بعد حين ، ويثير مناقشات حادة ، لها حتى اليوم أثرها الواضح فى اتجاهاتنا العامة . ويرجو كثيرون أن يوفقوا إلى صيغة تؤدى إلى اندماج العقليتين ، ولكنهم لم يصلوا بعد إلى ما يريدون .

لا شبهة عندى فى أن الوقوف لدراسة الأطوار المتعاقبة لهذا التأرجح جم الفائدة . ولعل هذه الدراسة هى الوسيلة لا وسيلة غيرها للاهتداء إلى الصيغة التى ينشدها من يبتغون مزج العقليتين . لكن هذا الوقوف يقتضى من يقصد إليه ملاحظة وتحليلا وتفصيلا لم أقصد إليها من هذه المذكرات . وآثار هذه الدراسة لا يكفى فيها مجلد أضخم من مجموع هذه المذكرات .

* * *

أدى هذا التطور فى حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى نتيجته المحتومة فى حياتنا التشريعية . فمنذ سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٣٧ وإلى وقتنا الحاضر صدرت مجموعة ضخمة من القوانين قضت بها حاجات هذا التطور . ولو أن هذه القوانين جمعت ، وكانت موضع دراسة تاريخية ، لرسمت لهذا التطور العام صورته الرسمية ؛ وإن بدا فى الكثير منها من التقليد والارتجال ما يطبع هذا العهد الذى تسير مصر فيه حثيثة الخطى ، تحاول أن تدرك ما فاتها من أشواط فى سباق الأمم . لكن هذه الدراسة التشريعية لم تكن بعض مقصدى من مذكراتى . وليت المشتغلين بالقانون وأساتذته فى جامعاتنا يعنون بهذه الدراسة تصويراً للتطور

العام فى حياة الوطن من الناحية التى استرعت أنظار الساسة الذين تولوا الحكم فى البلاد . ولو أنهم فعلوا لكان جهدهم جم الفائدة ، ولفتح أمام المفكرين والساسة آفاقاً جديدة من الخير أن تفتح .

* * *

كم وددت لو تناولت هذه المذكرات ما حدث من تطور فى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية ، لولا ما قدمت من أسباب حالت دون ذلك . على أن ما تناولته من جوانب الميدان السياسى قد أرضى ما بذلته من مجهود فى تدوينها . فهذا الميدان متشعب أشد التشعب ، إذ يصور نهضة مصر فى هذا القرن العشرين لتحقيق استقلالها وسيادتها . وقد صورت هذه النهضة ، بكل ما استطعت من دقة وتفصيل ، منذ أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ إلى أن عقدت معاهدة التحالف بين مصر وإنجلترا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ومعاهدة إلغاء الامتيازات الأجنبية فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ ، وإلى أن تولى ملك مصر فاروق الأول سلطاته الدستورية .

فقد حدث بعد الحرب العالمية الأولى ، وبعد أن قررت شروط هدنتها حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، أن قامت مصر تطالب بهذا الحق ، وأن رأت السياسة البريطانية أن تنهج مع المصريين نهجاً غير الذى ألفوه من قبل ؛ ذلك نهج العنف والبطش . ولعل ما أدى بها إلى التماس هذا النهج أن قامت فى أرجاء الإمبراطورية المختلفة حركات استقلالية كانت الحركة الهندية أوسعها مدى وأعمقها أثراً . فقد تزعم المهاتما غاندى حركة العصيان المدنى فى بلاده طالباً استقلالها . ولم يكن يسيراً أن تنزل إنجلترا عن إمبراطوريتها الآسيوية الكبيرة ، فاتجهت سياستها إلى الشدة والعنف بالشعوب الواقعة فى دائرة نفوذها ، حتى إذا فرغت منها تولت بعد ذلك معالجة المشكلة الهندية .

لم تنجح سياسة العنف والبطش مع المصريين وصفوفهم متراصة وقلوبهم متحدة ، ففتقت الحيلة للساسة البريطانيين ، وفى مقدمتهم لورد ملنر ، فاعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظها فى صورة مطلقة بالحالة الراهنة فى الشئون التى تعنيها . ويوم أبلغت الدول هذا الاعتراف ، أبلغتها فى الوقت نفسه أنها تعتبر تدخل أية دولة غيرها فى شئون مصر عملا غير ودى بالنسبة لها . وحمل المصريون من يومئذ عبء سياستهم الداخلية ، وأعادوا مظاهر سيادتهم الخارجية . ثم إنهم وضعوا دستورهم وأجروا انتخاباتهم ، واجتمع برلمانهم وتناحرت

أحزابهم ، ووقفت إنجلترا منهم موقف المتفرج . ولعلها ذكرت ، وهى فى موقفها هذا ، كلمة السيد جمال الدين الأفغانى : « اتفق المصريون على ألا يتفقوا » .

* * *

وأكرر رجائى أن تحقق هذه المذكرات ما قصدت إليه منها ، فتكون عوناً للمؤرخ الذى يريد أن يصور هذه الحقبة من تاريخ مصر ، عوناً لأبنائنا ، وللجيل الذى يلى الأمر فى البلاد اليوم وغداً ، على تخطى طور التقليد والارتجال فى سياستنا ، وعلى رسم سياسة ثابتة مستمدة من التجارب التى مرت بنا . كما أرجو أن تكون كذلك عوناً للبلاد العربية وللبلاد الشرقية على أن تعتبر بما أصابنا من خير وشر فى أثناء جهادنا . ولو أنها أدت هذه الغاية أو بعضها ، لكان ذلك خير جزاء لى عن تدوينها .

* * *

وقد ذكرت فى صدر هذا التقديم أننى استمليت هذه المذكرات من الذاكرة إلا قليلا رجعت فيه إلى الصحف ، وربما أغرى ذلك بالظن أن تكون الذاكرة قد خانتنى فى بعض ما صورت ! وأسارع إلى دفع هذا الظن بأن هذه المذكرات تناولت من الشئون ما كنت أكتب عنه كل يوم طيلة خمسة عشر عاماً تباعاً ، وأنا رئيس تحرير « السياسة » . والذين يزاولون الكتابة يعلمون أن التحرير المتصل فى موضوع بذاته ينقش فى أذهاننا ما نكتبه فلا ننساه أبداً . على أننى أكون سعيداً لو أن أحداً من الذين عاصروا العهد الذى دونت هذه المذكرات أنباءه ، تفضل بتصحيح أية واقعة مما حوته . وفى اعتقادى أن أحداً لن يجد ما يصححه ، وإن وجد ما يعلق عليه أو يبدى رأيه فيه .

ولشد ما أغتبط إذا أثارت هذه المذكرات تعليقات عليها أو آراء فيما حوته . فأنا واثق من أن كل تعليق وكل رأى إنما يقصد به خير الوطن . وكلنا نبتغى هذا الخير ونعمل له جهد ما نستطيع .

وفقنا الله وسدد خطانا ، إنه سميع مجيب !

**محمد حسين هيكل**